الدرس السادس: الأسس والركائز التي تقوم عليها المؤسسات المالية الدولية

لكي نوضح كيفية عمل هذه المؤسسات المالية الدولية لابد من التطرق إلى الهيكل التنظيمي لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهذا لكشف كيفية تشكيل هاتان المؤسستان وطريقة العمل ؟ من خلال نظام التصويت والعضوية بالنسبة للدول المنخرطة وأيضا نتطرق إلى القروض والتسهيلات التي يقدمها كل من صندوق النقد الدولي البنك الدولي، والالتزامات بالنسبة للدول الأعضاء وبالنسبة لهذه المؤسسات المالية الدولية مالها من حقوق وما عليها من واجبات، ومن خلال الإتفاقية المنشأة لهاتين المؤسستين وهو ميثاق "بروتن وودز" الذي حدد الهيكل التنظيمي وكيفية العمل، ولمعرفة عمل أي مؤسسة لا بد أن نتطرق إلى الهيكل التنظيمي الذي يوضح الشكل الرسمي للعلاقات الإدارية بين الرئيس ومرؤوسيه ويحدد العلاقة في كافة المستويات الإدارية وكيفية الاتصال عموديا وأفقيا ويبين الحدود والفواصل بين الوحدات التنظيمية، باعتبار أن الهيكل التنظيمي هو أسلوب توزيع للأفراد "العاملين داخل إدارة معينة والتي تشكل جانبا من جوانب التعاون الإداري بين مجموعة من البشر وممارسة الإدارة لا تأتي إلا في إطار هذا التعاون حيث ينتج الجهد الجماعي هذا التعاون وهذا الجهد الجماعي يشكلان معا شرطا أساسيا للإدارة"[1]، ويعتبر الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي الذي يمثل فيه **مجلس المحافظين** أعلى هيئة ثم المجلس التنفيذي ويليه المدير العام ونوابه ثم الموظفون، وكذلك لصندوق النقد الدولي مجلس استشاري يقره مجلس المحافظين بأغلبية 85% من الأصوات[2]، ويعتبر **مجلس المحافظين** الجمعية العامة للصندوق النقد الدولي حيث يتكون من ممثلين عن كل الدول الأعضاء ويكون التمثيل لكل دولة في المجلس بمحافظ ومحافظ مناوب ويختار المحافظ لمدة خمسة سنوات ويتم تغييره بعدها، ويجتمع المحافظين مرة كل عام ويتم التصويت أثناء الإجتماع، كما يجوز التصويت عند الضرورة بالمراسلة، ولكل دولة عضو عدد من الأصوات يماثل أهمية مساهمة الدولة في رأسمال الصندوق ويهتم مجلس المحافظين بكل ما له علاقة بالصندوق فيما يتعلق بتفويض المديرين التنفيذيين في ممارسة تلك الصلاحيات، وتغير الأنظمة أو تعديل قيمة عملات الدول الأعضاء، وكذلك لمجلس

---

[1]- محمد مهنا لعلي، لإ في لإسلا، لجـ ئ : ي لم ب عا لجامعية، سنة ل بع، 17.

[2]- حم كـ يا صيا ، صنـ لنق ل لي فا لعلاقا لمالية مع مجم عة ل ل لع بية، جامعة لجـ ئ ، معهـ لعلـ لاقتصا ية، 2000، 198.

المحافظين حتى تقرير توزيع الدخل الصافي للصندوق أو تقرير تصفية الصندوق النقد الدولي[1] وقبول انضمام الأعضاء وتحديد الحصص ومراجعتها، وطرد الأعضاء من العضوية كما يتخذ قرارات إنشاء أو إلغاء حقوق السحب الخاصة، واتخاذ القرارات الداخلية مثل تغير عدد المديرين التنفيذيين أو تشكيل مجموعات المستشارين وتعديل نظام الصندوق النقد الدولي " ومن حق مجلس المحافظين أن يوكل لمجلس الإدارة القيام بالعديد من مهامه، أما عن دورات المجلس المحافظين فتعقد مرة على الأقل كل سنة، وتكون الإجتماعات إما مقررة من طرفه أو بطلب من مجلس الإدارة أو من طرف (15) دولة عضو أو من دول أعضاء لها ¼ الأصوات"[2]، أما الجهاز الثاني فهو **المجلس التنفيذي** (مجلس الإدارة) ويتشكل من خمسة أعضاء تعينهم الدول الخمس ذات الحصص الكبرى في رأسمال الصندوق، وهذه البلدان هي الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، فرنسا، بريطانيا والهند وانضمت المملكة العربية السعودية كعضو معين سادس منذ 1978[3] ويعد مجلس الإدارة الجهاز الدائم والمطبق الذي تحدث فيه عملية صنع السياسات النقدية والمالية داخل صندوق النقد الدولي وهذا من طرف الدول الكبرى السالفة الذكر، ويقوم بأداء المهام العادية لصندوق النقد الدولي ويسير عملياته النقدية وهو بذلك يحدد سياسة الاستفادة من موارد الصندوق من مبالغ مالية وآليات قرض ومضامين المشروطة، ويشرف مجلس الإدارة على المشاورات التي تجريها الدول الأعضاء بشكل منتظم مع مصالح الصندوق لتبرير سياستها الاقتصادية والمالية، وهو الذي يختار المدير العام لمدة خمسة سنوات مع العلم أن المدير لا يجب أن يكون محافظا أو من المديرين التنفيذيين وما يحصل داخل مجلس الإدارة أنه ضيق التمثيل ويعكس مصالح الدول الغنية، وهذا في حقها تعيين المدير، أما بقية المديرين التنفيذيين يوزعون حسب المناطق الجغرافية، وينتخبون كل سنتين.

ومن الممكن أن تفقد الدولة العضو منصبها الدائم في مجلس الإدارة إذا انخفضت حصتها في رأسمال صندوق النقد الدولي بشكل يجعلها لا تحتل المراتب الخمسة المذكورة، وهو ما حدث لفرنسا في 1978، ولكنها احتفظت بمنصبها عندما عدلت حصتها، أما في سنة 1990، فقد انتقلت كل من

---

[1]- حم شلبي، م جع ساب ل ك ، 221.

[2]- قا عب لع ي ، م جع ساب ل ك ، 33 - 34.

[3]- عف ف عب لسلا ، لم سسا لمالية ل لية في ل ع لمة لاقتصا ل لي، سالة ماجستي ، جامعة لج ئ : كلية لحق ، 2001، 15.

اليابان وألمانيا إلى المرتبة الثانية متعادلتين، وتحولت فرنسا وبريطانيا إلى الصف الرابع بالتعادل، ويتكون مجلس الإدارة من (24) مدير تنفيذي منهم خمسة معينون قانونا يمثلون كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا واليابان إلى جانب ثلاثة آخرين يعينون بشكل واقعي لكل من روسيا، الصين والمملكة العربية السعودية والستة عشر (16) المتبقون ينتخبون من طرف مجموعات تشكلها الدول الأعضاء الأخرى، ويجتمع مجلس الإدارة في واشنطن ويجتمع كلما اقتضت الضرورة لذلك وبحضور عدد المديرين التنفيذيين يتمتعون بنصف عدد الأصوات على الأقل[1] وثالث جهاز للتسيير **منصب المدير العام** للصندوق النقد الدولي ويعتبر رئيس الموظفين ورئيس المديرين التنفيذيين وهو المدير العام للصندوق وليس له صفة تمثيلية لدولة معينة، ويترأس مجلس الإدارة، ويقوم بتعيين الموظفين بالصندوق كما يقوم بإدارة أعماله اليومية والمعتادة[2]، ويتم انتخابه من طرف المديرين التنفيذيين ويرأس المجلس التنفيذي ولا يملك صوتا فيه ومدة انتخابه خمسة (5) سنوات قابلة للتجديد وقد اتفق على ألا يكون مديره أمريكي وإنما أوروبي وفي عام 1949 أنشأ منصب نائب مدير الصندوق يعينه مجلس المحافظين ويتولاه أمريكي على الدوام، ويجب أن يكون مدير الصندوق النقد الدولي له خبرة كبيرة في مجال النقد والإئتمان المالي، أما بالنسبة للموظفين لهم حصانات وامتيازات نص عليها اتفاق الصندوق وهذا بعدم فرض الضرائب على مرتباتهم ويراعى فيهم أقصى درجات الكفاءة والتخصص، وعدم ولائهم لأي جهة أو بلد سوى سلطة صندوق النقد الدولي[3].

كما توجد هناك بعض اللجان مثل اللجنة المؤقتة وتختص أساسا بدراسة تقديم المسودة حول تكيف النظام النقدي العالمي، فهي لا تقدم الحلول والنظر في مقترحات المتعلقة بتعديل مواد " اتفاقية بروتن وودزو" ولجنة أخرى هي لجنة التنمية مشتركة مع البنك الدولي تقدم المعونات المالية للبلدان النامية لتمويل برامج التنمية والتطوير الاقتصادي[4] واللجنة المؤقتة التي أصبحت تسمى اللجنة النقدية والمالية الدولية وتتشكل من مجلس إدارة مشكلة من (24) عضو يعين كل عضو منهم أو ينتخب من طرف الدول أو مجموعات الدول التي لها الحق في تعيين أو انتخاب عضو في مجلس الإدارة، فهي تقوم

---

[1]- قا عب لع ي ، م جع سابق لك ، 35.

[2]- محم سعي ل قا ، م جع سابق لك ، 460.

[3]- ين حسي ع لله، لاقتصا ل لي، بي : ل لجامعية لل باعة لنش ،1998، 163.

[4]- عف ف عب لسلا ، م جع سابق لك ، 15.

بتكييف النظام النقدي الدولي في فترات الإهتزازات المفاجئة وتجتمع مرتين في السنة، وتم تغيير إسمها سنة 1999، إلى " اللجنة النقدية والمالية الدولية لمجلس المحافظين" وبتعاظم دور الدول الغنية خاصة الدول السبع مع روسيا – الأغنياء- فتأثيرهم يقلل من قراراتها وفاعليتها فهي موجهة حسب مصالحهم.

أما لجنة التنمية فهي مشتركة بين مجلس محافظي الصندوق والنقد الدولي ومجلس محافظي البنك الدولي ومهامها مراقبة تقديم الموارد للبلدان النامية وتقديم المشاورات، هذه أجهزة استشارية تعمل داخل الصندوق.

فهناك أيضا أجهزة عاملة خارج الصندوق النقد الدولي في مختلف المجموعات التي شكلتها الدول الأعضاء، وهم:

أ- مجموعة السبعة وتضم كندا، إيطاليا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، ألمانيا، اليابان، وأندونيسيا.

ب- مجموعة الخمسة وتضم الدول الكبرى وتتشكل من وزراء مالية القوى الاقتصادية الغربية الكبرى.

ج- مجموعة الإحدى عشر، وهي مشكلة من وزراء مالية أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وهم الدول الغنية (الصناعية) الثمانية زائد وزراء مالية بلجيكا، هولندا، السويد، وسويسرا التي انضمت في استفتاء 19 ماي 1992 وتحولت من عضو مراقب إلى عضو كامل في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

د- الـ "24" وهي التي أنشأتها مجموعة "77" السبعة والسبعين فهي ناطقة باسم الدول النامية تشكلت رسميا في 1972.

هـ- مجموعة الثلاثين شكلها مدير صندوق النقد الدولي سنة 1979، وتضم قادة بنوك وشركات وموظفين دوليين سامين وجامعيين متخصصين بهدف استشارتهم حول تطوير صندوق النقد الدولي[1].

وكل هذه المنظمات دورها استشاري فقط ونلاحظ السيطرة واضحة على صندوق النقد الدولي من طرف الدول الغنية خاصة دول (1+7) التي تعمل وفقا لمصالحها فالصندوق لا يخدم إلا مصالحها فهي توظف دورها سياسيا للضغط على الدول الضعيفة وهو ما يبينه تكوين مجلس الإدارة غير الموسع ومدير الصندوق ونائبه فهو لا يخدم إلا المصالح الغربية، والإمبريالية من خلال السيطرة على القرارات

[1]- فا عب لع ي ، م جع سابـ لك ، 38 - 39.

المتخذة والموجهة لصالحهم، وتهميش واضح لدول العالم الثالث التي لم يراعى تخلفها الاقتصادي ومعاناتها من الفقر والتخلف الاقتصادي والاجتماعي.

ولتوضيح الصورة أكثر عن عمل المؤسسات المالية الدولية يجدر بن أن نشرح

الهيكل التنظيمي لثاني مؤسسة مالية وهي البنك الدولي:

وهو أيضا لا يختلف في الهيكل التنظيمي عن صندوق النقد الدولي فهو يحتوي على مجلس المحافظين، ومجلس الإدارة ومديرا للبنك الدولي يمثل مجلس المحافظين كل الدول الأعضاء فيه ويتكون مجلس الإدارة من إثنتا عشر مديرا تنفيذيا خمسة منهم يعينهم الأعضاء الخمسة أصحاب الحصص الكبرى، والسبعة الآخرون ينتخبهم الأعضاء الباقون ويتماشى التصويت مع حجم الحصص، فالولايات المتحدة الأمريكية مثلا تملك من سلطة التصويت نسبة 25.92% من الدول الباقية المصوتة في سنة 1968 وفي نفس السنة نسبة التصويت التي تملكها بريطانيا وحدها هي 10.73% من القوة المصوتة، فهاتان الدولتان وحدهما يمكن لهما التحكم في سياسة البنك الدولي[1].

وقد بدأ البنك الدولي عمله الرسمي في 29 يونيو 1946 باعتباره مؤسسة متخصصة تابعة للأمم المتحدة تعطي قروض طويلة الأجل لأجل التعمير والتنمية لكل الدولة الأعضاء خاصة بعد الحرب العالمية الثانية أين كان إسهامه كبير في تعمير أوربا، وفي سنة 1996 بلغ عدد الدول الأعضاء فيه 172 دولة ولكي ينظم أي عضو جديد من الدول لابد أن تكون العضوية في صندوق النقد الدولي أولا ثم قبول عضوية البلد ثانيا في البنك الدولي، ومن هنا فإن العضوية في البنك الدولي تشترط العضوية في صندوق النقد الدولي[2].

ويعد **مجلس المحافظين** أعلى هيئة يتكون من الدول الأعضاء حيث تقوم كل دولة عضو بتعيين محافظ ونائب لهذا المحافظ لمدة خمس سنوات وجرت العادة على أن يجتمع المجلس مرة في السنة في شهر سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية بواشنطن مقره الدائم، ويجوز له عقد دورات غير عادية إذا اقتضى الأمر ذلك كما جرت العادة أن يعقد المجلس ثلاث اجتماعات سنويا منهم إجتماعان بمقره في واشنطن، والإجتماع الثالث يتم في إحدى عواصم الدول الأعضاء، ويعد مجلس المحافظين السلطة الرسمية التي تقوم برسم السياسات العام للبنك الدولي، مع بعض التفويض لمجلس المديرين التنفيذيين،

---

[1]- تيو هايتة ، مبو يالية لمساء ، ل بعة لأ لى، ت جمة: مج نصير ، مكا نش ، ب ش ، 1979، 41.

[2]- عا ل حم حشي ، لعلاقا لاقتصا ية ل لية، لإسكند ية: ل لجامعية لج ي ، 2000، 171.

ومجلس المحافظين له اختصاصات كثيرة منها سلطة قبول أو رفض الأعضاء الجدد، وكذلك سلطة تحديد شروط العضوية، وفيما يتعلق بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى، وقرار وقف أعمال البنك بصورة نهائية وتوزيع ممتلكاته وأصوله وحرية إبرام الإتفاقيات مع المنظمات الدولية، وتقدم القرارات في مجلس المحافظين على أساس حجم الأصوات التي تمتلكها الدول الأعضاء، ونسجل هنا الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، واليابان وألمانيا، فهي أكبر الدول المسيطرة على أصوات البنك الدولي، ومن ثمة هي التي تحدد سياسة البنك الدولي، وتوجهها حسب مصالحها الخاصة دون مراعاة مصالح الدول الأخرى، ولكل دولة عضو في البنك الدولي لها (250) صوتا بغض النظر عن ما لها من أسهم، ولكن التمييز يأتي بإضافة صوت عن كل سهم للدولة في رأس مال البنك الدولي وهذا لرغبة الدول التي ساهمت بشكل كبير في رأسمال البنك الدولي ليكون لها دور في رسم سياسة البنك، باتخاذ القرارات بأغلبية ثلثي الأصوات وفي بعض الحالات يشترط الأغلبية[1] وهنا يعكس مدى سيطرة الدول الغنية على هذه المؤسسة التي أنشأت لأجل مساعدة الدول النامية خاصة لكن صرف دورها لتلعب دورا آخرا هو حماية مصالح الأمبريالية مرة أخرى.

ويأتي من حيث الأهمية بعد مجلس المحافظين **مجلس الإدارة** (أو مجلس المديرين التنفيذيين) يتكون من إثنتا عشر عضوا (12)[(*)] من المديرين منهم خمسة (05) تعينهم الدول الخمسة الكبرى، وهي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا وفرنسا واليابان والباقي ينتخبهم مجلس المحافظين ليمثل كل واحد منهم بلدا أو مجموعة من بلدان الإقليم الذي ينتمي إليه، ويحمل المدير المعين جنسية الدولة التي عينته لكن ليس مانعا من أن تعين الدولة مدير تنفيذي لا يحمل جنسيتها وتعقد اجتماعات المجلس شهريا ويقوم عادة مجلس الإدارة للبنك الدولي بتنفيذ سياسات البنك الدولي المتعلقة بالمالية والإدارة والاختصاصات التي يفوضها مجلس المحافظين، وبالنسبة لعمل المديرين التنفيذيين يكون بالمقر الرئيسي للبنك الدولي بالولايات المتحدة الأمريكية في واشنطن وتصدر الأصوات بالأغلبية البسيطة، وحقوق الاقتراع يجب أن تتناسب مع حجم مساهمات البلد أو البلدان من رأسمال البنك الدولي[2].

---

[1]- حم شلبي، م جع سابق ك، 231.

(*) بع نج مجا لإ يتك م (20) م ي تنفي بلا م (12) ه لح لأ نى لمجا لإ ، بع لم جع (22).

[2]- مس غنية، م جع سابق ك، 22 - 23.

والملاحظ في مجلس الإدارة سيطرة واضحة لأكبر المساهمين على تولي سلطة القرار وإدارة السياسات المالية للبنك الدولي وهذا غير عادل ومنصف باعتباره منظمة دولية وجدت لخدمة وإعانة الشعوب المستضعفة فهو يعكس تسلط الدول الغنية على الدول الفقيرة وتهميشها مرة أخرى لبقائها على الدوام تابعة تبعية مطلقة في خدمة الرأسمال العالمي والاستدمار الغربي وما يمثله من مصالح كبرى على مختلف المستويات.

وهو ما سوف نكتشفه أيضا في ثالث هيئة وهي منصب **مدير البنك الدولي**، بحيث يعتبر رئيس للنبك الدولي ورئيس المديرين التنفيذيين ورئيس الموظفين العاملين في البنك الدولي ويسير النشاط العادي للبنك الدولي بتوجيه من المديرين التنفيذيين[1] وبالنسبة لجنسية مدير البنك الدولي على الدوام يكون أمريكي لأن الولايات المتحدة الأمريكية تعد أكبر مساهم فهي لا ترضى إلا بوجود أمريكي على رأس البنك الدولي وهو ما سوف يعكس سياستها بتوجيه البنك الدولي وما يخدم مصالحها.

ولمدير البنك الدولي صلاحيات واسعة فله سلطة تعيين الموظفين وعزلهم وتغير مكان عملهم وإيفادهم على الدول الأعضاء للوقوف على تنفيذ سياسات البنك الدولي[2] ولمحاولة إضفاء طابع ديمقراطي على البنك الدولي فإن مدير البنك لا يحق له التصويت إلا في حالة واحدة وهي تساوي الأصوات فإن صوت رئيس البنك داخل المجلس الإدارة يرجح صوت الرئيس ويعد أول رئيس للبنك الدولي هو الأمريكي ماير (Myer) ثم بعد ماك كولي (Mac Coly) فكلهم أمريكيين فمثلا في سنة 1968 ترأسه وزير الدفاع الأمريكي ماكنمارا (R.S Mac Namara) ثم خلفه الأمريكي آخر 1981 ألدن كلوسن (Alden Clausen) حتى يومنا هذا فهم أمريكيين[3]. وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية تملك 23 % من القيمة الكلية للأصوات يضاف إليها أصوات الدول المتعاطفة معها وحاجة الدول إلى دولاراتها الكثيرة دون الحاجة إلى العملات الأخرى أعطاها سيطرة كبيرة على إدارة البنك وسياساته من خلال منصب مدير البنك الدولي باعتباره الشخصية الأولى في البنك الدولي وماله من دور هام في رسم السياسة العامة وتصريف الشؤون اليومية وتقديم التوصيات إلى مجلس المديرين بشأن

---

[1]- س لة لكاة ، منا ما ليه، لبنا ل لي للإنشا لتعمير ، مجلة معا ما ليه، لع لحا عش ، شبا 1994، 26.

[2]- عب لم ا عب لحمي ، م جع ساب ا ك ، 79.

[3]- حم شلبي، م جع ساب ا ك ، 232.

منح القروض وتنفيذ سياسات مجموعة البنك الدولي من خلال الجمعية الدولية للتنمية وهيئة التمويل الدولية فهو أيضا رئيس هذه المجموعات[1].

وهناك أيضا مجلس استشاري يتكون من ممثلين للمصالح المصرفية والتجارية والصناعية والعمالية والزراعية ويتكون من (14) عضو خمسة منهم تعينهم الدول صاحبة أكبر الحصص في رأسمال البنك الدولي والبقية يختارون من طرف مجلس المحافظين ويجب أن يتوفر فيهم شرطان وهما التخصص وتمثيل الجنسيات المختلفة ومدة العضوية سنتان قابلة للتجديد، ودوره إعانة البنك الدولي في مهامه واجتماعات المجلس دورية كل شهر، وبالنسبة للتصويت بالأغلبية البسيطة، ومقر المجلس بالولايات المتحدة الأمريكية بواشنطن[2].

كما أنه توجد لجان تابعة للمديرين التنفيذيين وهي ستة لجان:

أ- اللجنة المشتركة للمراجعة: شكلت عام 1970 لتمثل الدول المساهمة في مراقبة سلامة الأساليب المالية المتبعة في البنك وكافة أنشطة إدارتي تقييم العمليات والمراجعة الداخلية، وتعد هذه اللجنة قناة تمكن المراجعين من داخل البنك وخارجه من الاتصال بالمديرين التنفيذيين وتتألف من ثمانية مديرين تنفيذيين يعينهم المجلس التنفيذي لمدة سنتين بعد كل دورة انتخابية عادية للمديرين التنفيذيين.

ب- اللجنة المعنية بفعالية التكاليف وطرق إعداد الموازنات شكلت عام 1976 لدراسة مختلف جوانب إجراءات عمل البنك، وسياساته الإدارية ومعاييره وطرق موازناته وهي جوانب لها تأثير هام على فعالية وتكاليف عمليات البنك تتألف من ثمانية مديرين تنفيذيين يعينهم مجلس إدارة البنك الدولي.

ج- لجنة سياسات شؤون الموظفين شكلت في 1980 وهي مكلفة بإجراءات المراجعة المستمرة للمسائل المتعلقة بسياسات شؤون الموظفين وتتألف كذلك من (8) ثمانية مديرين تنفيذيين يعينهم مجلس إدارة البنك الدولي.

د- اللجنة المختصة بالشؤون الإدارية للمديرين التنفيذيين ومهمتها بحث الشؤون الإدارية المتعلقة بالمديرين التنفيذيين والمناوبين ومستشاريهم وجهاز موظفيهم ورفع التقارير والتوصيات إلى المديرين التنفيذيين لاتخاذ القرارات اللازمة تتألف من ستة مديرين تنفيذيين.

---

[1]- مس غنية، م جع سابق ، 23.

[2]- حم شلبي، م جع سابق ، 233.

هـ- اللجنة المعنية بإجراءات المجلس التنفيذي شكلت في 1991 لاستعراض عمل المجلس وإجراءاته ورفع تقاريرها إلى المجلس حول وسائل زيادة كفاءة أداءه للعمل.

و- اللجنة التوجيهية للمديرين التنفيذيين وتعد هيئة استشارية غير رسمية للمديرين التنفيذيين تتألف من عميد المجلس التنفيذي ونائبه ورؤساء اللجان الدائمة الأخرى التابعة للمجلس وتجتمع اللجنة كل شهر للتشاور حول برنامج عمل المديرين التنفيذيين ومراجعته مع رئيس البنك الدولي ونائبه[1].

ومما يلاحظ أن البنك الدولي في هيكلته يتماشى مع الأحداث من خلال المراجعات وزيادة عدد الموظفين وتقليصهم وقد وصل عدد الموظفين في البنك الدولي إلى حوالي (7500) موظف وله 42 مكتبا منتشرة في العالم يعمل 95 % من موظفيه في المقر الرئيسي بواشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية وهيكلة البنك الدولي في تغيير مستمر ففي سنة 1997 فقد أكثر من (700) من موظفي البنك مناصبهم بسبب إعادة هيكلته وهذا من أجل خفض التكاليف والمصاريف وزيادة الفاعلية، وأصبح بالإمكان نقل صلاحية اتخاذ القرار من مقر البنك الدولي في واشنطن إلى المديرين والمسؤولين عن ثماني عشر دولة بما في ذلك الصين وأندونيسيا والمكسيك وروسيا وعشرة من مديري دول القارة الآسيوية[2].

ومن خلال دراسة الهيكل التنظيمي لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي نجد أن التنظيم الهيكلي متشابه إلى حد كبير، ونلاحظ أيضا سيطرة الدول الغربية على هذه المؤسسات المالية الدولية وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية بدءا من المقر في واشنطن ثم إلى نائب رئيس صندوق النقد الدولي ورئاسة البنك الدولي على الدوام وإمتلاكها لأكبر عدد من الأسهم داخل هذه المؤسسات واعتماد الدولار كعملة للقياس والحساب للصرف وقوتها في عدد الأصوات عرقل بشكل واضح طموحات الدول النامية في إحداث التنمية والخروج من التخلف، من خلال إنهاكها بالمديونية[3] وشح القروض وبشروط قاسية وخاصة دول العالم الإسلامي لا نجد لهم وزنا إطلاقا داخل هذه المؤسسات ما عدا السعودية، وهذا يكرس الاستعمار بطريقة ذكية وسيطرت العالم الغربي على العالم واستغلال ونهب خيراته وقدراته على مختلف المستويات المادية والمعنوية.

---

[1]- سلة صلاح لمقال، مجلة معلومات لية، مرجع سابق، 36.

[2]- حمد كريا صيام، مرجع سابق، 194.

[3]- Eelein Dêvoué, Problèmes économiques contemporaines, Lyon, L'hermes, 1994, p 34 - 35 .

ولفهم أكثر لهيكلة المؤسسات المالية الدولية نتطرق إلى **العضوية والتصويت** داخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومن الملاحظ على العضوية بالنسبة للمؤسسات المالية الدولية تنقسم إلى قسمين أعضاء مؤسسين والأعضاء المنظمين، فالأعضاء المؤسسين هم الدول الذين أودعوا ملفاتهم يوم تأسيس المؤسستين ووقعوا على ميثاق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أما الدول المنظمة فهم الذين جاؤوا فيما بعد 1945، وكيفية الموافقة على انضمام دولة معينة تكون أولا بموافقة صندوق النقد الدولي على العضوية بالأغلبية العادية والمفوض لذلك هو مجلس المحافظين ونفس الطريقة مع البنك الدولي، ولا يحق لأي دولة الانضمام إلى عضوية البنك إلا إذا قبل صندوق النقد الدولي عضويتها، وهذا كذلك بموافقة مجلس المحافظين بالأغلبية العادية.

ويشترط في الدول التي تريد الانضمام إلى عضوية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن تكون دولة مستقلة، لها سلطة سياسية ورقعة جغرافية، معترف بها في هيئة الأمم المتحدة، وأن تقدم طلب العضوية والانضمام، ويحق للدولة العضو التي اكتسبت حق العضوية أن تنسحب من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بشرط أن تقدم طلب كتابي وتكون قد أدت جميع التزاماتها فيما يتعلق بحقوق المؤسستين الماليتين، وفيما يتعلق بسداد المديونية والتعهدات التي كانت قد وافقت عليها قبل الانسحاب وكمثال على ذلك فقد حدث أن انسحبت بولندا من البنك الدولي سنة 1950، وهذا لاعتبارات أيديولوجية في ظل صراع الشرق والغرب لأن الكتلة الشرقية كانت تعتقد أن البنك الدولي ما هو إلا مؤسسة في يد الرأسمالية الاستغلالية توظف قروضها لأجل جذب الدول الاشتراكية إلى المعسكر الرأسمالي، ومحاولة تطويق الاتحاد السوفياتي وهذا ما يفسر سيطرة الولايات المتحدة، بحيث تملك أكثر من 20 % من القوة التصويتية وسيطرة الدول الغربية بشكل يشكك في مدى مصداقيته.

ويمكن كذلك للمؤسسات المالية الدولية أن توقف أي عضو من الأعضاء في حالة إخلاله بالتزاماته المالية أو غير المالية وإن حدث التوقيف من طرف صندوق النقد الدولي يتبعه مباشرة توقيف العضو من البنك الدولي.

ويتم فصل العضو إذا أخل بأحد التزاماته فقد يتحول الوقف إلى طرد وانتهاء العضوية بالبنك يتبعه نهاية العضوية بصندوق النقد الدولي، وهذا ما تأكده المادة السادسة بعد انقضاء ثلاثة أشهر من

عضوية البنك بعد الطرد من صندوق النقد الدولي ما لم يتقرر بأغلبية ثلاثة أرباع مجموع الأصوات المقررة باستمرار عضويته وعدد أعضاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي 141 دولة[1].

أما بالنسبة **للتصويت** في اتخاذ القرارات داخل المؤسستين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فيخضع أساسا لحجم مساهمة الدولة فمثلا الولايات المتحدة الأمريكية تملك ما قيمته 23 % من القيمة الكلية للأصوات المعبر عنها فهي تشكل قوة ضاربة داخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يضاف إليها الدول التي تتعاطف معها خاصة داخل البنك الدولي وتمثل هذه الدول بريطانيا فرنسا وألمانيا وكلها تشكل قوة ضاربة داخل البنك الدولي وما تمثله من توجيه للسياسات وصنعها على المستوى العالمي، وبالتالي فإن القرارات لا بد أن ترضي الولايات المتحدة وحلفاءها ويتخذ القرار في مجلس المحافظين بأغلبية ثلثي الأصوات وإذا كانت هناك قرارات تتطلب موافقة اجتماعية أو أغلبية خاصة[2] وهو ما يحدث بالنسبة لصندوق النقد الدولي بحيث أن القوة التصويتية تتركز في يد الولايات المتحدة الأمريكية التي تملك 20%، وبريطانيا 6.6% وألمانيا 5.8% ثم تأتي فرنسا 4.8% واليابان 4.5%، أي أن هذه الدول مجتمعة تملك 41.7% من القوة التصويتية داخل الصندوق.

ونلاحظ مرة أخرى أن الولايات المتحدة لها سيطرة واضحة على قرارات الصندوق النقد الدولي منذ تأسيسه وتعارض أي مساهمة أو تعديل في الحصص وبحق النقض على قرارات صندوق النقد الدولي فالولايات المتحدة وحدها تملك خمس القوة التصويتية، وحدث أن دعى "مشال كامديسوس" المدير الأسبق لصندوق النقد الدولي –فرنسي الجنسية- في الاجتماع المشترك بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عام 1989 في الولايات المتحدة الأمريكية بواشنطن إلى زيادة موارد صندوق النقد الدولي، فوجد اعتراض أمريكي قوي وهذا من خلال دعوة مدير صندوق النقد الدولي إلى زيادتها حتى تصل إلى 180 مليار دولار وزيادة وحدة حقوق السحب الخاصة من 90 مليار دولار إلى 240 مليار دولار وهذا لمواجهة أعباء التنمية والتمويل في التسعينات، ولم تكتف الولايات المتحدة فقط بالمعارضة، بل اقترحت اقتراحا مضادا وهو إعادة النظر في دور صندوق النقد الدولي بإبعاده عن

---

[1] - حم شلبي، م جع سابق ك ، 220 – 221.

[2]- عب لم ا عب لحمي ، لن ا لاقتصا لعالمي لآليا ، م جع سابق ك ، 66.

سياسة النمو وإعادة التكيف، والتوازن الاقتصادي التي هي من اهتمام البنك الدولي وإعادته إلى دوره الأصلي فهو ممول موازين مدفوعات الدول[1].

وهذا يؤكد نية الولايات المتحدة الأمريكية في بسط سيطرتها المالية والاقتصادية على العالم وتوجيه السياسة الإقراضية لهذه المؤسسات المالية الدولية بمعارضتها لأي محاولة للإصلاح تكون دون إطلاق من سيطرتها وتوجيهاتها وهذا كله يخلق فرصة للتدخل السياسي في الشؤون الداخلية للدول، وإبقاء الأمور على ما هي عليه[2] من أجل بقاء التفوق والريادة في كل شيء، وعدم قبول تقلب الموازين بالنسبة للدور الأمريكي والنهب الرأسمالي. وإلا كيف نفسر أن اتخاذ القرارات يتميز بعدد ما يملكه العضو من الإسهام المالي، وتتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة من الأصوات المعبر عنها في القضايا العادية وبأغلبية 70 % بالنسبة للقرارات ذات الطبيعة العملياتية، و 85% للمسائل المتعلقة بهيكل أو تعديل الحصص في صندوق النقد الدولي، وهكذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي ترجح الكفة وتمارس الضغط على الدول الصغيرة من أجل توجيه عملية التصويت خاصة في الكواليس والتهديد بالعقوبات للدول الأعضاء[3] التي لا تماشى وسياسات الولايات المتحدة في قطع مساعداتها لهذه الدول وخلق المشاكل داخل هذه الدول بإثارة الفتن وبؤر التوتر وإن حدث وأن تماشت الدول الأعضاء مع سياسة الولايات المتحدة فإنها تتدفق عيها القروض والمساعدات عن طريق إعطاء الضوء الأخضر للمؤسسات المالية الدولية لتمويل المشاريع بالنسبة للدول التي توافق واشنطن.

أما بالنسبة للدول المعارضة لسياسة الولايات المتحدة مثل كوبا الفيتنام ورغم المقاومة العنيدة على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي تبقى العزلة المفروضة من طرف الرأسمالية العالمية المتوحشة على الدول المعارضة لتوجهاتها وتسعى بكل الوسائل لتدمير الإيرادات الوطنية للدول الصغيرة[4] وهو فعلا ما حدث للعراق كذلك وما يحدث لإيران من هجمة شرسة على سياسات إيران الطموحة على المستوى العسكري وهو ما يمثل للغرب الاستعماري تهديدا لمصالحه في الشرق الأوسط لذلك يجب مقاومته بكل الوسائل الشرعية وإن اقتضى الأمر غير الشرعية وخاصة إذا تعلق الأمر ببلد

---

[1]- عبد الحماليس حمد، محمد محمد سماعيل، قضايا اقتصادية معاصرة 1999، الإسكندرية: مجموعة سلامي، 1999، 231.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الآليات، المجموع السابق ذكره، 66.

[3]- فاروق عبد العزيز، المجموع السابق ذكره، 43.

[4]- سميرة ميمون، مجموعة القضايا، الطبعة الأولى، ترجمة: سناء شقير، بيروت: لبنان، 1981، 35.

إسلامي أو عربي وإلا كيف نفسر المعاملة مع إسرائيل فالقروض والمساعدات من طرف المؤسسات المالية الدولية تمطر بشكل كبير لتقوية الاقتصاد الإسرائيلي ولبقاء التفوق وإحداث التوازن في الشرق الأوسط وضمان تخلف العالم الإسلامي والعربي لاستمرار الاستغلال والنهب لخيراته وثرواته وربطها بالاقتصاد الرأسمالي العالمي باعتبارها تمثل الهامش والمحيط والمحافظة على بقائها تابعة.

لذلك فإنه بالنسبة للتصويت وحق النقض الذي تتمتع به الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية فهو يعيق تطبيق ميثاق الأمم المتحدة الداعي إلى تساوي الدول أمام القانون الدولي وأن إنشاء الأمم المتحدة جاء ليكرس العدالة والسلام الدولي ومن خلال هذه المنظمات المالية المتخصصة فإنها تكرس وتبين عدم مصداقية هذه المنظمات وعدم تقبل الدول الكبرى لمفهوم العدالة ولو النسبية وهذا ما سوف يبقي على الاستعمار بثوب جديد واستمرار الظلم في العالم على الرغم من التناقض الواضح في تساوي البشر فهي عنصرية أخرى ولفهم أكثر عمل المؤسسات المالية الدولية سنتطرق إلى القروض والتسهيلات التي تقدمها وهذا لكل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، فهناك مجموعة من الآليات والوسائل المتاحة التي تطرحها المؤسسات المالية الدولية من أجل تسهيل المعاملات المالية الدولية وتحريك دواليب الاقتصاد الدولي لتفادي الركود والأزمات المالية التي قد تؤدي إلى ما لا يحمد عقباه والتاريخ يبين لنا من خلال الأزمات الاقتصادية التي وقعت منذ العشرينات والثلاثينات هو عدم تحكم الدول في آليات ووسائل التعامل الدولي فيما يخص النقود، والذهب والسعر والصرف والتجارة الداخلية والخارجية لتفادي الأزمات.

وهو ما سوف نتناوله من خلال **القروض والتسهيلات** التي تمنحها هذه المؤسسات المالية الدولية.

يعتبر صندوق النقد الدولي أحد المؤسسات التي تقدم تسهيلات للبلد العضو فيه، من خلال مبادلة عملته بمقدار معادل من عملات الأعضاء الآخرين، أو بحقوق السحب الخاصة التي يحتفظ بها الصندوق، وبعد مدة على البلد أن يشتري عملته من الصندوق مستخدما رسوم على عمليات الشراء والقرض بفائدة، وإعادة تسديد القرض فيما بعد وتخصص هذه عادة في علاج العجز المؤقت في ميزان المدفوعات[1] وهناك تسهيلات يقدمها صندوق النقد الدولي في شكل قرض ومنها:

[1]- عبد اللطيف عبد الحميد، مرجع سابق ذكره، 88.

أ- المساعدات المالية وتقدم حسب طبيعة وقيمة العجز في موازين المدفوعات للدول من ناحية ودرجة الالتزام بتطبيق السياسات المحددة من قبل الصندوق، وأهم هذه المساعدات هي كما يلي:

1- ترتيبات المساندة:" وطلق عليها أيضا " سياسة الشرائح" تستخدم لمواجهة العجز المؤقت في ميزان المدفوعات والناتج عن أسباب محلية أو خارجية أو معا"[1]وتمنح هذه الترتيبات مقابل برنامج إصلاح اقتصادي يطلق عليه"خطاب النوايا"الذي تقدمه الحكومة الطالبة للقرض والتي يشملها البرنامج، ويتقاضى صندوق النقد الدولي فائدة عنه يتصاعد معدلها مع طول مدة القرض، ومع نسبة ما يحوزه الصندوق من عملية القرض وتمويل هذه التسهيلات للعجز المؤقت في ميزان العمليات الجارية، ويتم تسديد هذه التسهيلات في فترة تتراوح بين (03) ثلاث سنوات إلى خمس سنوات وهذا أقصى حد يمكن تجاوزه.

2- تسهيل التمويل التعويضي والطارئ أنشأ في 1988م ليحل محل تسهيل التمويل التعويضي الذي كان يمنح عند تقلب الصادرات في عام 1963م وهذا التسهيل له شقين، الشق التعويضي لمواجهة نقص الصادرات وزيادة تكاليف استيراد الحبوب أما الشق الثاني فيتعلق بالطوارئ حيث يقدم تأكيدات لمساعدة الدول الأعضاء الذين يطبقون برامج الصندوق، وذلك لمساندة الجهود المبذولة للتكيف في مواجهة الصدمات الخارجية غير المواتية، ويجوز للدولة العضو أن تقترض ما يصل قدره إلى 95% من حصتها بموجب هذا التسهيل، ويتم التسديد من ثلاث إلى خمس سنوات ويشترط الصندوق إلتزام العضو ببرنامج صندوق النقد الدولي[2] وهذا التسهيل أنشئ مع سكريتارية (منظمة القت) باعتبارها المسؤول عن تحرير التجارة الدولية، وهو ما يشير إلى قروض تعزيز التعاون والتنسيق بين المنظمات الاقتصادية في إطار العولمة المالية والاقتصادية[3].

3- التسهيلات الممتدة تكون هذه التسهيلات في حالة صعوبات في ميزان المدفوعات والتي ترجع إلى اختلالات هيكلية في الإنتاج والتكلفة والأسعار والتجارة والمدة تكون بين ثلاث سنوات إلى أربع سنوات، ويشترط للدول التي ترغب في الاستفادة من هذا المصدر أن تحقق شرطان:

---

[1]- مس غنية، م جع سابق، 34.

[2]- عب لم ل عب لحمي، م جع سابق، 70.

3- Olivier Belin, L'organisation mondiale du commerce, Ellpses : France, 1999, p 6 – 40.

1- وجود اقتصاد يتسم بالبطئ الواضح في النمو ووجود ضعف في ميزان المدفوعات بالنسبة للدولة العضو التي تريد الاستفادة من التسهيلات الممتدة.

2- أن يكون عجز ميزان المدفوعات ناتجا عن اختلال هيكلي في الإنتاج والتجارة وكذلك اختلالات في اتجاهات الأسعار، ولمنح هذه التسهيلات والمساعدة للدولة العضو التي تريد الحصول على مثل هذه المساعدة يجب على الدولة العضو أن تلتزم بـ:

أ- تقديم برنامج مفصل للسنة الأولى وما سوف تقدمه الدولة العضو المستفيدة من التسهيلات الممتدة بعد ذلك تقدم برنامج عملها مفصل لكل سنة قادمة أخرى.

ب- "كذلك تقديم برنامج متوسط الأجل للتخفيف من حدة الاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات" تحدد فيه الأهداف المرجوة خلال نفس السنة التي تحصل فيه الدولة العضو على هذا التسهيل الممنوح من طرف الصندوق.

4- تسهيل التكييف الهيكلي: وقد تم إنشاؤه في مارس 1986 لتقديم المعونات للدول المختلفة ذات الدخل المنخفض والتي تعاني من مشاكل واختلالات هيكلية مستمرة في موازين المدفوعات، وهذا لدعم برنامج من أجل التصحيح الهيكلي والكلي وتقدم الدولة التي تريد الحصول على قروض التكييف الهيكلي بمساعدة صندوق النقد الدولي بإعداد وثيقة تمثل إطار السياسة العامة، وقد استحدث هذا التسهيل في ظل ظروف اقتصادية غاية في الصعوبة لمساعدة الدول منخفضة الدخل، وتهدف برامج التعديل الهيكلي إلى زيادة النمو الاقتصادي عن طريق تركيز الاستثمار وزيادته. في المشروعات الإنتاجية وزيادة المدخرات المحلية وتعبئة الموارد الخارجية بجذب الاستثمار الأجنبي[1] وفي هذه الفترة بالضبط بدأت اقتصاديات الدول الاشتراكية تضعف بقوة وبداية الإنفتاح السوفياتي على الغرب وعلى الولايات المتحدة الأمريكية وبداية سياسات الإصلاحات في الاتحاد السوفياتي وانتهاجه سياسة الشفافية وإصلاح البيت وهو ما مهد لسقوطه في بداية التسعينات.

وهنا يصدق على بقية العالم العربي خاصة الأردن والجزائر مصر والعراق وهذا بظهور العجز في الموازنات العامة وهذا العجز راجع إلى ضعف موارد الدولة السيادية الناجمة عن حالة الركود وكثرة الإعفاءات الضريبية وإلى نمو الإنفاق العسكري والأمني وعدم ترشيد الإنفاق العام وضعف الطاقات

[1]- مس غنية، م جع سابق، 36 - 37.

الضريبية وزيادة عبئ الدين العام المحلي والخارجي، وصاحب هذا أيضا تراجع سعر النفط في السوق الدولية، ولتغطية العجز لجأت الدول العربية إلى طبع النقود أكثر مما أدى إلى العبث بمقتضيات التوازن النقدي بزيادة كمية النقود بمعدلات أعلى من معدلات النمو الناتج المحلي، فأشعل نيران التضخم وضعف الادخار وتراجع الاستثمارات فانخفض معدل النمو الاقتصادي وازدادت الطاقات العاطلة وارتفع معدل البطالة وأصبح النظام في حرج أمام مشكلة المديونية[1] ومصداقيتها الخارجية وهذا أدى بها إلى الاتصال بالمؤسسات المالية الدولية والخضوع لرحمتها وبداية تحكم هذه المؤسسات المالية الدولية فعليا في الاقتصادات العربية وعلى رأسها الجزائر خاصة مع تفاقم الأزمة الاقتصادية والسياسة مع بداية التسعينات وهذا يصدق كله على الدول النامية.

5- تسهيلات التحول الاقتصادي الذي أنشئ في 1993 مع بداية التسعينات خصيصا للدول التي أخذت في التحول من النظام الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق الحر، وتبلغ الموارد المتاحة منه حوالي 50 % من حصة العضو ويبدأ تسديد القرض من أربع سنوات ونصف إلى عشر سنوات ومساعدة الدول في أزماتها المالية، وقد منح الصندوق على سبيل المثال سنة 1996 مجموع التسهيلات 61 مليار دولار موزعة على مختلف التسهيلات المذكورة سابقا[2].

ب- والشكل الثاني هو المساعدات الفنية من ضمن المساعدات التي يقدمها صندوق النقد الدولي من أجل البناء بالنسبة للدول الأعضاء وخاصة الدول النامية فهو يركز على ثلاث مكونات أساسية ومتشابكة لتحقيق التنمية الاقتصادية من بينها وبناء القدرات، ونظام الإدارة الجيد والإصلاح الاقتصادي ولبناء القدرات ـ أي تنمية المهارات وتطوير المؤسسات ـ أهمية بالغة في تحقيق النمو الاقتصادي القابل للإستمرار، ولكن المهارات لا يمكن استغلالها على الوجه الأكمل والمؤسسات لا تستطيع أن تمارس عملها على نحو فعال بدون نظام الإدارة الجيد، كما أن الإصلاحات الاقتصادية لا يمكن تنفيذها على نحو ملائم دون وجود مؤسسات تؤدي وظائفها بصورة جيدة[3] وهذه المساعدات التي يقدمها صندوق

1- م كي، لتضخ لتكي لهيكلي في ل ل لنامية، ل بعة لأ لى، لفاه : لمستقبل لع بي للنش لت يع، 1996، 156 – 157.

2- مس غنية، م جع ساب ل ك ، 37.

3- صالح . نص لي، م جع ساب ل ك ، 24.

النقد الدولي هي تجسد التطوير الاقتصادي في إطار تجسيد المذهب الرأسمالي بصيغته الجديدة الذي يعظم الأرباح وتقسم هذه المساعدات التي يقدمها صندوق النقد الدولي إلى عدة أنواع:

1- المساعدات المتعلقة بتصميم وتنفيذ السياسات المالية والنقدية للدول الأعضاء وخاصة الدول النامية.

2- المساعدات الفنية المتعلقة ببناء المؤسسات وتطويرها خاصة البنوك الكبرى والمصارف المركزية بالنسبة للدول.

3- المساعدات الفنية المتعلقة بجمع الإحصاءات وتحسين دقتها وخاصة المتعلقة بالدول الإفريقية والأكثر تخلفا.

4- وهناك أيضا المساعدات المرتبطة بتدريب المسؤولين والموظفين الرسميين ومساعدة الدول في مراجعة القوانين والتشريعات وإعادة صياغتها، واللجنة التي تقوم بهذا تسمى "لجنة المساعدات الفنية"، التي أنشأت في 1992[1] وهناك حقيقة أن تراكم رأس المال ليس كافيا لضمان النمو، فإدراك نوعية المؤسسات وتراكم رأس المال عنصران متكاملان، أمر لا غنى عنه لنجاح جهود البلدان في إنجاز نمو طويل المدى.

ولقد أجرى مسح تناول (23) بلدا إفريقيا تضمن إستعراضا مختلطا للمؤسسات الحكومية القضائية في أفريقيا وتبين أنها " أفضل مما تفرضه الحكمة التقليدية، ولكن أقل ما يوجبه النمو المرتفع القابل للإستمرار"، وقد سئلت الشركات والمؤسسات في أفريقيا عن أشياء مثل الفساد، ونوعية الحكم القانوني، وكفاءة النظام القانوني الوطني في تنفيذ العقود، ودلت إجابات الشركات على أن هذه الأمور مساوية في المتوسط لمثيلاتها في البلدان النامية الآخرى أو أقل منها قليلا وسينتج من هذه الإجابات أن أفريقيا لم تحقق تقدما كبيرا[2] نتيجة لعدم قدرتها على إعداد إطارات كفئة وإدارة قوية قادرة على مواجهة التحديات فهي بحاجة إلى تقديم المساعدة الفنية من طرف هذه المؤسسات المالية الدولية لتحسين القدرات ومواجهة التنمية وهو ما يصدق على كل الدول النامية.

ويتضح لنا من خلال المساعدات التي يقدمها صندوق النقد الدولي هي كبيرة ومتنوعة ومتطورة تتماشى ومتطلبات العصر والتحولات العالمية، وكذلك على المستوى المحلي للدول والتي بين أنها غير كافية نتيجة للإنتقادات الموجهة لصندوق النقد الدولي من طرف الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية

1- مس غنية، مرجع سابق، 40.

2- صالح . نصر لي، مرجع سابق، 35.

وخاصة أثناء الأزمة الآسيوية 1997، وعلى الرغم من أنه هو الذي كان يبني السياسات في هذه الدول الآسيوية ويساهم في توجهيها إلا أن اقتصاديات هذه الدول أصيبت بأزمة مالية هزت العديد من الاقتصادات في جنوب شرق آسيا وأثرت على مختلف المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وهنا فتح المجال أمام التشكيك في قدرة صندوق النقد الدولي ومدى قرته على مواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية[1].

وأيضا عدم ترحيب الدول بالكيفية والوجهة التي يريدها صندوق النقد الدولي وهنا تفتح نقطة الاختلاف بين وجهات نظر خبراء الصندوق ووجهات نظر الدول المستقبلة لهذه التسهيلات والقروض وهو عدم فهم صندوق النقد الدولي للمشكلة الاقتصادية في الدول النامية وهي مشكلة معقدة تتحكم فيها ظروف بيئية معقدة جغرافيا وثقافيا وسياسيا وإداريا وكلها مترابطة ومتداخلة يجب مراعاتها عند القيام ببناء السياسات الاقتصادية والتي يجب مراعاتها لأنها تدخل في التركيبة الحضارية والتي لا يمكن تجاوزها وتجاوزها يحدث عدم الاستقرار داخل هذه الدول أي ما يسمى بنمط الإنتاج المركب.
والنقطة الأخرى هو عدم فهم الدول النامية للخفايا والتوجيهات التي يعطيها صندوق النقد الدولي من خلال مساهمته في بناء السياسات الاقتصادية للدول النامية.

وإثارة مخاوف كبيرة وتردد وأحيانا عدم الإقبال على سياساته وهو ما حدث مع "ماليزيا" وكذلك عدم كفاية المساعدات التي يقدمها هي قليلة وشحيحة جدا وفيها معايير ومكاييل حسب ولاءات الدول السياسية ومدى موافقتها للولايات المتحدة الأمريكية التي تتحكم في صندوق النقد الدولي، ثم كذلك التكلفة العالية التي تتحملها الدول المتلقية للمساعدات وهي تكلفة غالية جدا تؤدي إلى تدهور أكثر للإقتصاديات الوطنية وتعميق الفقر داخل الدول النامية وخاصة الطبقة المحدودة الدخل، وهو ما يثير حالات عدم الاستقرار الدائم داخل الدول وهو ما حدث في "أندونيسيا". وربط الدول المتخلفة أكثر باقتصاديات دول المركز وتأكيد أكثر على التبعية الدائمة لدول العالم النامي[2].

أما فيما يتعلق بالبنك الدولي والقروض التسهيلات التي يمنحها فهي أيضا متعددة ومتنوعة ويحصل على القروض التي تمثل مورد من موارد البنك الدولي عن طريق إصدار وبيع السندات في

1- ج ي . ستيفلية ، خبايا لع لمة، ل بعة لأ لى، بي : لف بي، 2003، 280.

2- محم عجمية، عب ل حما يس حم ، لتنمية لاقتصا ية لاجتماعية مشكلاتها، لإسكند ية: ل لجامعية،1999، 263.

الأسواق المالية وكذلك إسهامات الدول الأعضاء، وكذلك من الإحتياطات والأرباح من عمليات البنك المختلفة، ويقدم البنك الدولي قروض وتسهيلات للدول الأعضاء ولمساعدتها على التنمية وخاصة الدول النامية باعتبار أن هدف البنك الدولي الأساسي في البداية هو إعادة إعمار الدول التي خربتها الحرب العالمية، وبما أن الدول المدمرة استعادت عافيتها الاقتصادية والمالية توجهت جهود البنك الدولي بعد ذلك نحو الدول النامية لتنميتها ومساعدتها على التقدم والرقي لذلك فهو يقدم القروض والتسهيلات[1] متوسطة وطويلة الأجل وتحظى قروض البنك الدولي بفترة سماح تصل إلى خمسة سنوات ويتم إعادتها من خمسة عشر سنة إلى عشرين سنة وتعطي للدول الأعضاء الأكثر فقرا في العالم وتركز على إقامة المشروعات وقليل منها توجه إلى تمويل برامج الإصلاح الهيكلي وسوف نتناول أهم القروض التي يمنحها:

أ- قروض المشروعات ويكون هذا النوع ليشتمل البنية التحتية للدولة ذات الفائدة في مجال الفلاحة مثل الري والصرف، والصناعة خاصة الطاقة الكهربائية والإعمار مثل بناء الطرقات وهو أكبر اهتمام بالنسبة للبنك الدولي وكان هذا النوع مخصص لبناء قاعدة تنموية تخص الدول لبناء الدولة القومية خاصة في عهد الصراع بين الشرق والغرب وهو ما حدث مع مصر عندما سحب التمويل المخصص من البنك الدولي لبناء مشروع السد العالي ومع اختلاف مصر من الناحية السياسية مع إسرائيل ضغطت الولايات المتحدة ومن ورائها الدول الغربية بسحب المبلغ المخصص لذلك، وهذه القروض ساهمت بشكل كبير في إحداث التنمية في أوربا الغربية خاصة ودول شرق آسيا لأن هذه القروض تدعم البنية التحتية[2].

ب- قروض التصحيحات الهيكلية بدأت هذه القروض في 1980 وحددت شرطين لازمين لتقديم هذه القروض أولهما ضرورة وجود خلل خطير في ميزان المدفوعات يكون من الصعب على الدولة إحتوائه وثاني شرط يتمثل في وجود رغبة من جانب الحكومة واستعدادها لتنفيذ برامج التكيف الهيكلي خلال فترة زمنية محددة، وفي هذا النوع من القروض يلتقي البنك الدولي مع صندوق النقد الدولي، وتنطوي قروض التكيف أو التصحيح الهيكلي على درجة عالية من المشروطية حيث تدرج تحت أربع مجموعات رئيسية ومنها الكفاءة في استخدام الموارد ويدخل فيها معايير الاستثمارات العامة وأولويات

1- عفو عبد السلام، مرجع سابق، 7.

2- مسعودة غنية، مرجع سابق، 41.

الاستثمار والأسعار والحوافز في مختلف القطاعات، وكذلك تعبئة الموارد اللازمة للتنمية ويدخل فيها دور القطاع العام والتحول إلى الخصخصة وإدارة الدين وسياسات الموازنة[1].

وضرورة تحرير التجارة وزيادة الحوافز التصديرية وإصلاح التعريفة الجمركية لأن العلاقة وطيدة بين البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية فالبنك الدولي يشجع تحرير التجارة والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العالمية وكذلك فالمنظمة تشجع حركة الإنتاج ورأس المال والاستثمارات[2].

والنقطة الرابعة إصلاح المؤسسات الإئتمانية بما في ذلك النظام المصرفي ونظام الضرائب والإدارة العامة ويسجل ضعف في الإقبال على هذه القروض لقسوة شروطها ومحاولة تهميش دور الدولة الوطنية في التنمية.

ج- القروض القطاعية تستهدف هذه القروض تصحيح السياسات الاقتصادية في البلد المقترض بعد أن لقيت قروض التصحيحات الهيكلية عدم قبول واسعة، والقروض القطاعية تمول مثل: الزراعة أو الصناعة أو الطاقة لكن شروطها قاسية لأنها تحدد القطاع بدقة بالنسبة للمجال أو الميدان الذي يمنح له القرض، الهدف منها تصحيح السياسات الاقتصادية حتى أصبحت تسمى قروض السياسات تحتوي على مشروطية علية جدا، ودقيقة ومحددة للقطاع الذي تمنح له.

د- قروض البرامج تمنح لتمويل برنامج إنمائي أو قطاعي أو عدة مشروعات أو لتخفيف اختناقات في العملة الأجنبية أو تمويل الواردات من المواد الأولية والسلع الرأسمالية اللازمة لصناعة معينة وتمثل هذه القروض 10 % من مجمل القروض التي يقدمها البنك الدولي[3].

ويبقى البنك الدولي كأحد أهم مؤسسة تقدم قروضا تتصف بالدفع لمدة أطول قد تصل إلى عشرين سنة ولكن رغم ذلك فإن مؤسسة البنك الدولي قد لاقت عرقلة وحواجز في ممارسة عملها كمؤسسة متخصصة ومنظمة عالمية في إعمار العالم ومساعدة الدول في إحداث التنمية الشاملة والمستديمة. فقد لاقت سيطرة خاصة من الدول الغنية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وما يخدم مصالحهم لذلك واجهت انتقادات كبيرة كذلك من دول العالم النامي وخاصة الطبقة المحرومة والمعدومة والتي لا يصل إليها شيء من هذه المساعدات فإن المقاولين والحرفيين والتجار ورجال المال

1- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ذكره، 80.

2- سميرة محمد عبد العزيز، التجارة العالمية والتجارة العالمية، الطبعة الثالثة، الإسكندرية: مكتبة الإشعاع، 1997، 19.

3- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ذكره، 101.

والأعمال هم اللذين يأخذون هذه الأموال ولا يصل منها شيئا إلى الفقراء المحرومين بل يزدادون فقرا حرمانا وهو ما قاله فرانسيس مورلاييه:" يجب أن نوضح أن البنك الدولي منصب على هدف أساسي هو استقرار الاقتصادات التي تسيطر عليها النخبة ولن يكون عملاؤه أبدا هم جياع العالم وفي الحقيقة فعن طريق تقوية أعداء الجياع ساهمت برامج البنك الدولي في زيادة حرمان الفقراء اللذين تزعم أنها تساعدهم"[1]. لأن القروض تذهب في الحقيقة إلى الأغنياء داخل الدولة النامية وزيادة الأغنياء غنا والفقراء فقرا ولتدارك الأخطاء التي ترتكبها المؤسسات المالية الدولية بدأوا في التراجع عن تلك السياسات القديمة وظهرت مفاهيم تبدوا حسيب المؤسستين الماليتين الدوليتين أنها أكثر فاعلية تتعامل مع واقع الدول وما يحدث على المستوى العالمي وفقا للتحولات والتعامل مع المشاكل الإنسانية تشمل " البيئة، الصحة، حقوق الإنسان، التنمية المستديمة، معاجلة المديونية وهذا من خلال التقارير التي تصدرها المؤسسات المالية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فمثلا تقرير 1992 تحدث عن ضرورة حماية البيئة وكشف التقرير الصلة الموجودة بين التنمية الاقتصادية والبيئة[2].

وتقرير 1993 تحدث عن التنمية الشاملة وتقرير 1997 أكد على ضرورة إعادة النظر في دور الدولة، وتقرير 1998 ركز على المعرفة والإعلام وأهمية التكنولوجيا، وتقرير 1999، 2001، ركزا على دور المؤسسات وليس على دور السياسات المتبعة وتقرير 2000 ركز على تبني وجهة نظر أكثر رحابة وهي محاربة الفقر الذي يشكل أكبر عائق للتنمية وهذا الأخير أهم عائق يواجه سكان الكرة الأرضية - الفقر- أنه القرن الواحد والعشرون، لأن العولمة جعلت كل شيء يمشي وفقا للأرقام، وهمشت دور الإنسان واستبداله بالآلة التي تنجز كل شيء بأقل تكلفة وأحسن من الإنسان إنتاجا كما وكيفا، لذلك فالملايير من البشر مستقبلا سيواجهون البطالة[3] وما ينجر عنها من مشاكل وأزمات اجتماعية، وحسب تصنيف البنك الدولي فهناك معيار لتصنيف الدول إلى مجموعات حسب الدخل وهي ثلاث مجموعات:

1- ف نسيس م لاييه،جز يرة كل ينة، صناعة لجوع، خرافة لنمو، ترجمة: حمد حسان، لكتاب، 1983، ص 19.

2- كتاب لإسكوا للفترة ،من جدول أعمال لبنة لأولى للإنشاء لتعمير، مرجع سابق لذكر، ص 26.

3- جريدة . ستيغلتز، مرجع سابق لذكر، ص 281.

1- مجموعة الدول منخفضة الدخل (49) دولة وعدد سكانها (3180) مليون نسمة 1990 وتشكل 56% من إجمالي سكان العالم، ويقل دخلها عن 610 دولار، وتشكل الصين والهند ثلثي سكان هذه المجموعات وهذا لكبر حجم مساحتها وارتفاع الكثافة السكانية.

2- مجموعة الدول ذات الاقتصاد متوسط الدخل والتي يصل المتوسط الدخل فيها إلى (610) دولار وينخفض عن 7620 دولار في 1990، وهي بدورها هذه المجموعة تنقسم إلى دول ذات دخل متوسط الأعلى والدول ذات الدخل المتوسط الأدنى والخط الفاصل بينهما 2465 دولار تتكون من 58 دولة يشكل سكانها 1591 مليون نسمة في سنة 1995 وتمثل 28% من إجمالي سكان العالم، والجزائر تدخل ضمن هذا التصنيف الثاني ودول العالم الثالث كلها تشكل 107 دولة والتي يبلغ سكانها 4771 مليون نسمة سنة 1999 وتمثل نسبة 84% من سكان العالم، وتمثل أفقر الدول وأقلها دخلا على الرغم من أنها تملك كل الإمكانيات.

3- مجموعة الدول ذات الدخل المرتفع فمتوسط الدخل الحقيقي يزيد عن 7620 دولار وعدد الدول التي تنتمي إلى هذه المجموعة يبلغ 26 دولة عدد سكانها 902.2 مليون نسمة تمثل 16 % من إجمالي سكان العالم، وهي تمثل الدول الصناعية الكبرى وبعض الدول البترولية والريعية، ومن هنا نلاحظ الفروق الشاسعة بين الدول في الدخل الذي يشكل في النهاية دولا غنية ودولا فقيرة[1] وتحاول المؤسسات المالية الدولية تدارك المشكلة من خلال صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك العالمي، مستقبلا أن تأخذ هذه المعايير بتحويل سياساتها وقروضها نحو الفقراء من أجل إجتثاث الفقر خاصة دول العالم الثالث أين نجد المجاعة تضرب أطنابها خاصة في آسيا وأفريقيا الفلبين، بنغلاديش، فيتنام، أفغانستان، الصومال، السودان، إثيوبيا، وغيرهم من الدول الإفريقية وهذا ما سوف نكتشفه من خلال أهداف المؤسسات المالية الدولية.

1- عبد الفتاح محمد عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع الطباعة، 1999، ص 34 - 35.